

النسخة الثانية بحلة جديدة

التعليق الموضوعي

- من حديث (٧٧) إلى (١٦٨) ط: دار المحقق
- من حديث (٦٦) إلى (١٥٠) ط: دار الغرب

تنويه:

هذه النسخة تم مراجعتها من قبل الفريق المنسق للبرنامج، ولم تُراجع من قبل الشيخ.

تقديم فضيلة الشيخ الدكتور:
عبدالرحيم بن صمايل السلمي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا
إلى يوم الدين، أما بعد:

في هذا الأسبوع الثاني سوف نتحدث عن مجموعة من المسائل المنهجية المتعلقة
بأحاديث هذا الأسبوع بإذن الله تعالى، وهي تتلخص في ثلاث مسائل مهمة:

- المسألة الأولى: هي مسألة شعب الإيمان، ودخول العمل في حقيقة الإيمان.
- المسألة الثانية: أثر الذنوب في الإيمان، وموضوع الفاسق الملي.
- المسألة الثالثة: هي مسألة تكفير الذنوب.

● المسألة الأولى: شعب الإيمان، ودخول العمل في حقيقة الإيمان:

جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بضْعٌ وسِتُونَ شُعْبَةً»، وفي لفظ: «بضع وسبعون شعبة أعظمها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»، فهذا الحديث العظيم يعتبر أصلا في باب الإيمان ترجع إليه كافة الأحاديث، ولهذا قام أصحاب الصحيح - البخاري ومسلم - بالحديث عن شعب متعددة من شعب الإيمان، فذكروا: الصلاة، والصيام، والحج، وصلة الرحم، وقيام الليل، والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة، وجملة كثيرة من الأعمال ورد فيها التصريح في كلام النبي صلى الله عليه وسلم بدخولها في الإيمان سواءً كانت أعمالا تتعلق بقول اللسان أو بأعمال الجوارح، أو بأعمال قلبية.

ولهذا قام بعض أهل العلم بإفراد شعب الإيمان بكتب مستقلة، فقام الحليني وألف كتاب المنهاج في شعب الإيمان، ثم اختصره البيهقي في الجامع في شعب الإيمان، ثم جاء القزويني بعده واختصره في كتابٍ حول مختصر الإيمان أخذه من البيهقي رحمته الله.

المسألة

الأولى: شعب

الإيمان

ودخول

العمل في

حقيقة الإيمان

مراتب الإيمان

ثلاثة:

إفراد العلماء

المصنفات

لتناول شعب

الإيمان

وقد حاول مجموعة من أهل العلم بحصر شعب الإيمان بحسب العدد الموضح في الحديث: «بضع وسبعون شعبة»، فقام أبو حاتم البستي رحمته الله صاحب الصحيح، وجمع مجموعة وصلت إلى تسع وسبعين شعبة، ثم حاول أيضا الحافظ ابن حجر رحمته الله في شرحه لصحيح البخاري في الفتح بجمع مجموعة من شعب الإيمان، والمقصود هو: أن شعب الإيمان هي أجزاء من حقيقة الإيمان على تفاوت في مراتبها، فمراتب الإيمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: مطلق الإيمان وهو أصل الإيمان، الذي لا يكون الإنسان مؤمناً إلا به.

- القسم الثاني: الإيمان الواجب الذي يأثم الإنسان بتركه، لكنه لا يخلد في النار إذا قصر فيه.

- القسم الثالث: وهو الإيمان المستحب، الذي يصل بالإنسان إلى درجات عالية، مثل: منازل الصديقين، والصالحين، والشهداء التي هي مرتبة الإحسان. وبناءً على هذا: فإن أحاديث شعب الإيمان أو الأحاديث التي تنسب جملة من الأعمال للإيمان هي من أجزاء الإيمان، ولهذا ورد معنا في هذا الأسبوع مثلا حديث يتعلق بالنصيحة: حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه وذكر أن هذا من الإيمان.

وأیضا حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»، فذكر أن التحاب في الله بين المؤمنين من الإيمان، ودل ذلك على أن إفشاء السلام من الإيمان، وهكذا كثير من النصوص من هذا الباب.

فهذه الأحاديث كلها تدل على أن العمل من حقيقة الإيمان وهذا معنى أجمع عليه السلف، وقد نقل الإجماع الشافعي رحمته الله، والبعثي ^(١)، والحافظ ابن عبد البر رحمته الله فقال: "أجمع أهل الفقه والحديث أن الإيمان قولٌ وعَمَلٌ، ولا عَمَلٌ إلا بِنِيَّةٍ، والإيمان عندهم يزيدُ بالطَّاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ، والطَّاعاتُ كُلُّها عندهم إيمانٌ" ^(٢).

ولم يخالف في هذا إلا المرجئة الذين قالوا: بأن الإيمان هو مجرد التصديق القلبي، ولكن السلف الذين قالوا بأن الإيمان قول وعمل لا يجعلون العمل في منزلة واحدة، بحيث إذا سقط جزء من العمل سقط الإيمان بأكمله كما تقول به الخوارج، وإنما يقولون: بأن الإيمان له شعب كثيرة، وأنه مراتب متعددة منه أصل ومنه إيمان واجب، ومنه إيمان مستحب، فإذا سقط الأصل كفر صاحبه، مثل: الإنسان الذي لا ينطق الشهادتين، أو مثل: من يرتكب ناقصاً من نواقض الإيمان - كما سيأتي شيء من ذلك - فهذه كلها تعتبر مبطللة لحقيقة الإيمان وهذا يسمى عند العلماء مطلق الإيمان كما تقدم.

وأما الإيمان الواجب والإيمان المستحب لا يترتب على تركه كفر مخرج من الإيمان، ولكن إذا ترك الإيمان الواجب فإنه يكون معرضاً للعقوبة، وأما الإيمان المستحب فهو نقص في كمال الإيمان.

(١) شرح السنة (٣٩/١).

(٢) التمهيد (٢٣٨/٩).

• المسألة الثانية: أثر الذنوب في الإيمان، وموضوع الفاسق الملمي.

وردت أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ يصف بعض الذنوب بالكفر، وهذا يدل على أنه كما أن للإيمان شعب، فكذلك الكفر والنفاق والشرك والمعاصي هي شعب أيضا، ولهذا جاء في نصوص كثيرة ما يدل على نفي الإيمان وتعددت الألفاظ الدالة على ذلك:

- فجاء النفي المباشر للإيمان: «لا إيمان لمن لا أمانة له»، وجاء بلفظ: «ليس منا»، وبالبراءة منه.
- ووصف بعض الأعمال بأنها كفر، مثل: النياحة على الميت والمرأة التي تكفر العشير.
- ووصف بعض الأعمال بأنها شرك مثل: الحلف بغير الله.
- ونفى دخول الجنة عن بعض مرتكبي المعاصي.
- وأيضا صرح في بعض الأحاديث بدخول النار لبعض مرتكبي الكبائر.
- وفي بعض الأحاديث قال: «لا يكلمهم الله»، مثل المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب، والشيخ الزاني، وملك الكاذب والمستكبر، ومن يمنع الماء من ابن السبيل، وأيضا بيعة الإمام العادل من أجل الدنيا.

فكل هذه الألفاظ تدل على أن الإيمان ينتفي وانتفاؤه هنا نقصانه، ولكن الخوارج الذين قالوا: بأن صاحب الكبيرة يخلد في النار، احتجوا بحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». والحق أن الأحاديث التي وردت في هذا ليس المقصود بها نفي مطلق الإيمان، بمعنى: أنها ليست واردة على نفي أصل الإيمان، وإنما الأحاديث التي

نفث الإيمان عن أصحاب المعاصي الإيمان المنفي هو الإيمان الكامل التام، ويدل على ذلك: أنه وردت أحاديث لإثبات الإيمان لهؤلاء، مثل: حديث أبي ذر رضي الله عنه، عندما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»، فمعنى هذا أنه يدخل الجنة وإن زنى وإن سرق والمشرك والكافر لا يمكن أن يدخل الجنة.

فالنصوص الشرعية التي وردت في أصحاب الذنوب يجب أن تجمع وتُفهم كلها في سياق واحد، ومن تلك النصوص مثلاً: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، احتجَّ به الخوارج وقالوا: أن معنى هذا من قاتل المسلمين فهو كافر، وأيضاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

ولكن هذا الحديث تبيّنه الآية: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [سورة الحجرات: ٩]. فوصفهم بالإيمان مع حصول الاقتتال، وهذا يدل على أن القتال بين المؤمنين لا يعتبر كفراً، ولهذا يجوز العفو عن القاتل، قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [سورة البقرة: ١٧٨]. فسماه أخاً له ولا تكون الأخوة في الدين موجودة إلا مع وجود الإيمان، ولكن إذا انتفى الإيمان انتفت الأخوة، فلا تنتف الأخوة مع وجود الإيمان.

وهكذا مجموعة من النصوص التي صرحت بنفي دخول الجنة في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»، فليس المقصود هنا لا يدخل الجنة بمعنى أنها محرمة عليه، وإنما المقصود: أنه لا يدخلها ابتداءً؛ وإنما يكون معرضاً للعقوبة، لكن ماله كمال الموحد في دخول الجنة، وهذا مثل ماورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «من

منهجية
السلف في
فهم النصوص
الشرعية
كالنصوص
التي وردت في
أصحاب
الذنوب

شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله حرم عليه النار»، فليس المعنى أنه لا يدخل النار مطلقا من نطق الشهادة؛ لأن من نطق الشهادة قد يكون معها شيء من الذنوب والمعاصي يعذب صاحبها بها ثم مآله إلى الجنة، ولكن التحريم في قول: «حرم الله عليه النار»، المقصود هو تحريم التأبيد والخلود، وهكذا تدخل فيها أحاديث الشفاعة الذين يخرجون من النار.

فكل هذه تدل على أن الذنوب والمعاصي تنقص الإيمان ولا تزيله، ولهذا تفاوتت أحوال أصحاب الذنوب والمعاصي، وهناك أحاديث كثيرة نصت على أن من قال لا إله إلا الله غير شك فيها دخل الجنة، وهناك أيضا نصوص تدل على دخول الموحد النار وعدم خلوده فيها مثل: حديث أبي ذر: «أتاني جبريل عليه السلام فبشّرني أنه من مات من أمّتك لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق»، وأيضا هناك نصوص واضحة في بقاء الإيمان مع وجود هذه الكبائر، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [سورة الحجرات: ٩] إلى آخر الآية.

وأیضا تفاوتت أصحاب الحدود دليل على أن أصحاب الذنوب والمعاصي ليسوا كفارا؛ لأنهم لو كانوا كفارا لأقام عليهم حدّ الردة جميعا، لكن لما تفاوتت الحدود، فالزاني مثلا غير المتزوج يجلد ويغرب عام، بينما إذا كان متزوجا يرحم، وأمّا شارب الخمر يجلد، وقاتل النفس يقتل، فالتفاوت في الحدود يدل على أن أصحاب الذنوب عقوباتهم متفاوتة، وأنهم لا يزالون تحت دائرة الإسلام.

سبب ضلال
الخوارج في
حكم الفاسق
الملي:

والسبب الذي أوصل الخوارج إلى استحلال الدماء هو فهمهم الفاسد لهذه النصوص المطلقة التي وردت في نفي الإيمان، أو وصفت بالخلود بعض من ارتكب شيئا من الكبائر، مثل القاتل: قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٩٣]. فالمقصود بالخلود هنا: طول المكث في النار، وإلا النصوص الأخرى تُبيِّن أن القاتل لا يكون كافرا، وأيضا المنتحر وُصف في الأحاديث التي معنا بالخلود في النار، ولكن هذا ليس خلود تأييد. وهكذا الأحاديث التي فيها الوصف بالكفر، فليس الكفر المقصود به المخرج من الملة وإنما كفر دون كفر، وأيضا إذا وُصفت المعاصي والذنوب التي ثبت إسلام صاحبها مع تلبسه بها فإنها تُحمل على كفر دون كفر، وشرك دون شرك، مثلا: في قصة الاستسقاء بالنجوم: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر» المقصود: كفر دون كفر، إلا إن اعتقد أن هذه الكواكب مؤثرة بذاتها، أما إذا كان معتقدا أنها مؤثرة على سبيل السببية فإنه لا يكون كافرا كفرا مخرجا من الملة.

• المسألة الثالثة: مسألة تكفير الذنوب.

المسألة
الثالثة: تكفير
الذنوب

والأحاديث الواردة في تكفير الذنوب لها دلالة مهمة وهي: أن الذنوب يُمكن أن تُكفّر حتى لو لم يتب الإنسان منها، كما قال الله عزوجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النساء: ٤٨]. والمقصود بقوله: (يغفر ما دون ذلك لمن يشاء) أي: ممن وقعت منه ذنوب وهو لم يتب منها، لكنه إن تاب منها فإن الله عزوجل يغفرها فهي ليست داخلية في هذه الآية وإنما هي مغفورة إذا تاب منها كما أخبر الله ﷻ عن ذلك.

فتكفير الذنوب يدل على أن هذه الذنوب ليست ناقضة للإيمان، فمما يكفر الذنوب ما ورد في أحاديث الأسبوع:

الدخول في الإسلام، فعن حكيم بن حزام، أنه قال لرسول الله ﷺ: «أرأيت أمورا كنت أتحنت بها في الجاهلية؟ هل لي فيها من شيء؟ فقال له رسول الله ﷺ: أسلمت على ما أسلفت من خير»، وهذا يدل على أن ما كان في الجاهلية من عمله الخير إذا أسلم - كما قال لحكيم بن حزام ﷺ - فإن الله عزوجل يبدله بأعمال صالحات.

وأیضا من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ عندما سئل النبي ﷺ عن الذنوب التي كان يعملها الإنسان في الجاهلية قال: «أما من أحسن منكم في الإسلام، فلا يؤاخذ بها، ومن أساء، أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام»، وأيضا في حديث عمرو بن العاص ﷺ وهو الحديث الطويل الذي في وفاته: «...أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبلة؟ وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها؟ وأن الحج يهدم ما كان قبلة؟...».

وأيضاً من الأمور التي تُكفّر الذنوب: التوحيد، فإن التوحيد يكفّر الذنوب والمعاصي كما ورد في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي سبق وأن شرحناه في الأسبوع الماضي وهو قوله: «أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»، يعني: حتى لو كان لديه شيء من الأعمال والمعاصي، وأيضاً الآية الشهيرة وما ورد في تفسيرها: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٨٢]. والمقصود بالظلم هنا: الشرك، فإذا آمن الإنسان ولم يتلبس بالشرك فإنه يحصل له الأمن والاهتداء، مع أنه قد يكون قد تلبس بشيء من الذنوب والمعاصي.

ومن هذه الأعمال المكفرة: المبادرة بالأعمال الصالحة في أزمنة الفتن، ومنها الحج فإن الإنسان إذا حج حجة مبرورة رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه. فهذه كلها تدل على أن الذنوب تكفّر إما بالتوبة وهذا واضح في حال الحياة، أو تكفّر بالأعمال الصالحات كما قال الله عزوجل: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ ٱلسَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرِي لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [سورة هود: ١١٤]. وإما أن تُكفّر يوم القيامة بالتوحيد أو ببعض الأعمال الصالحة التي معه، أو بعفو الله عزوجل فهو تحت مشيئته، أو بالشفاعة التي تكون يوم القيامة وهي لأهل الكبائر، كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ ٱلْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي». وأما الذنوب التي في الدنيا إذا كانت من الصغائر فإنها تكفر باجتناب الكبائر، وتكفر بالاستغفار، وتكفر بالمصائب التي تحصل للإنسان، وهناك مجموعة من الأسباب التي أوصلها بعض أهل العلم إلى عشرة أسباب تكفر الذنوب والمعاصي.

وأما الكبائر فقد وقع خلاف بين أهل العلم فيها: هل يمكن أن تكفر بالصلوات مثل حديث النبي ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان: مكفّرات لما بينهنّ إذا اجْتُنِبَتِ الكبائرُ؟»

- بعضهم قال: كل الآيات والأحاديث التي وردت في تكفير المعاصي مطلقاً فإنها مشروطة بترك الكبائر، وعلى هذا فإن الكبائر لا يمكن أن تُكفّر بالاستغفار أو بالمصائب أو بالحسنات الماحية أو نحو ذلك، وإنما تُكفّر بالتوبة فقط إذا تاب الإنسان منها.

- وبعض أهل العلم يرى أن هناك عدداً من الأعمال الصالحة جاء النص فيها على أنها تشمل الكبائر، ومنها الحج مثلاً؛ فإنه قال: «رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، وهذا يدل على أنه مسحت عنه الذنوب جميعاً حتى ولو كانت كبائر، وغير ذلك من الأعمال الصالحة التي ورد فيها ما يدل على أنه يمحو عن الإنسان كل الذنوب، لكن هذه جاءت في نصوص معينة وفي أحاديث معينة.

وعلى هذا يمكن الجمع بالقول: بأن الأصل في الكبائر أن تكفيرها يكون بالتوبة، ولكن بعض الأعمال الصالحة التي نص فيها على التكفير التام للذنوب فإنها تشمل الكبائر لدلالة هذه النصوص وعمومها الواضحة، وعلى هذا نكون اليوم قد تحدثنا عن موضوع شعب الإيمان ودخول العمل في حقيقة الإيمان خلافاً للمرجئة الذين جعلوا الإيمان هو التصديق القلبي، وكثرة النصوص في هذا الباب.

طبعا هناك قضية منهجية مهمة وهي: أن أهل العلم يوردون هذه الأحاديث -
أحاديث الاعتقاد- لتقرير عقيدة مهمة كلية: أن أخبار الآحاد يعتدّ بها في العقائد
وهي أصل من أصول أهل السنة والجماعة خالفهم فيها أهل الضلال والبدع الذين
قالوا بأن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد، وأكثر أحاديث النبي ﷺ من الآحاد
فألغوها جميعا في الدلالة العقدية، بينما كان مسلك السلف الصالح أنهم يذكرون
أحاديث العقائد ويؤمنون بها ويعلمون أن أحاديث الآحاد مقبولة في الاعتقاد كما
هي مقبولة أيضا في الأحكام ولم يرد عنهم التفريق، بل ورد عن النبي ﷺ أنه كان
يرسل أفرادا إلى الملوك من أجل تقرير قضايا العقيدة وأبرزها توحيد الله تعالى والدعوة
إلى توحيده ونفي الشرك وتركه.

أسأل الله ﷻ أن يوفقنا وإياكم للعلم النافع والعمل الصالح وأن يرزقنا وإياكم
التوفيق والسداد وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

